والعصي، وتغلق الطرقات بالسدود الصخرية والترابية، وتمنع العدو من التقدم. وذلك ما حصل في قرية جبع (قرب جنين) في ٢٩ أيار (مايو)، حيث استشهدت مواطنة وجرح ١٣ آخرون، فيما سقط ٦٠ جريحاً فلسطينياً خلال مصادمات مشابهة في غزة، في اليوم عينه (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٥/٣٠). ثم حدثت مواجهة بارزة في الثالث من حزيران (يونيو)، حين اقتحم المستوطنون قرية الشيوخ، مما دفع أهل قرية سعير المجاورة الى التدخل لانقاذ اشقائهم، في معركة انتهت، أيضاً، بسقوط شهيد وجريحين فلسطينيين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٦/٤). اما الصدام الاكبر، فحصل في بيت فوريك، في ١٧ من الشهر عينه، اذ تصدى المواطنون الفلسطينيون لجيش العدو، في معركة ضارية استمرت اربع ساعات كاملة، سقط خلالها شهيد و ٥٠ جريحاً، قام، على اثرها، العدو بنسف، أو غلق، ٢٤ منزلاً. وتبين مدى شعور الاحتلال بالقهر من خلال حادثة كشف النقاب عنها اللواء المتقاعد متتياهو بيلد؛ اذ اكد ان ثلاثة ضباط اسرائيليين طاردوا راعياً فلسطينياً بطائرة مروحية وقتلوه رمياً بسبع رصاصات، قبل حوالى الشهرين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٦/٧).

لجأ العدو، ازاء فشله في قمع الانتفاضة وفي اعتقال قيادتها أو كوادرها الرئيسين، الى تبديل رئيس جهاز «شين بيت»، يوسف هرملين، اثر فشله في توقع اندلاع الانتفاضة؛ فيما قام الاحتلال، أيضاً، بتشكيل جهازي استخبارات جديدين لمراقبة اهل الضفة والقطاع والسكان العرب في الارض المحتلة العام ١٩٤٨ (**التقرير**، لندن، ١ ـ ١٥/ ٦/ ١٩٨٨). وانعكس حجم المواجهة في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ بالقرار الاسرائيلي ترقية مسؤول معسكرات الاعتقال الى رتبة عميد، فيما تم استبدال رئيس الادارة المدنية في الضفة الغربية، العميد افرايم سينيه، بالعميد يشيعاهو ايرز، وهو رئيس الجهاز ذاته في قطاع غزة سابقاً. ورافق كل ذلك تقلب مستمر في حدة تجنيد افراد الاحتياط الاسرائيليين، استجابة لظروف الانتفاضة، حيث ارتفعت مدة الخدمة السنوية من ٥٥ يوماً الى ٦٠ في اوائل نيسان (ابريل)، وثم الى ٦٢ يوماً بعد اسبوعين من ذلك (**هآرتس**، ١٣/ ٤/ ١٩٨٨).

غير ان مختلف الاجراءات الاسرائيلية لم تنفع لتقليل العواقب الناجمة عن مواجهة الانتفاضة؛ حيث اعلنت «الادارة المدنية» (العسكرية) لجيش الاحتلال عن انها تعتزم صرف ٢٥ بالمئة من الموظفين الفلسطينيين لديها، والذين يبلغ عددهم ١٤ الفاً، بسبب نقص الاموال الناجم عن رفض المواطنين دفع الضرائب والرسوم المختلفة (**السفير**، ١٩٨٨/٦/٢). اما وزير الدفاع، رابين، فبعد ان كان طالب الكنيست بالموافقة على تحويل ما يزيد على ٢٥٠ مليون دولار اضافية لتغطية نفقات الجيش الطارئة، في أيار (مايو) ، عاد ورفع مطلبه الى ٤٥٠ مليون دولار في مطلع حزيران (يونيو) الماضي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٦/٤).

وظهرت تفاصيل اضافية، في هذه الاثناء، عن حجم الخسارة اللاحقة بالاقتصاد الاسرائيلي ؛ اذ اعلنت شركة «العال» الجوية عن توقع تحمل خسارة بقدر ١١ مليون دولار خلال العام ١٩٨٨، وعن انخفاض عدد السياح الاميركيين بنسبة ٢٠ بالمئة مقارنة بالعام الفائت، بسبب الانتفاضة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٦/١٤). هذا، وكان وزير المالية أكد، في اوائل أيار (مايو)، ان مجموع الخسارة الاقتصادية المباشرة لاسرائيل بلغت ٤٠٠ مليون دولار (عدا ٣٥٣ مليون دولار نفقات الجيش والشرطة) خلال الشهور الخمسة الاولى للانتفاضة (**هآرتس**، ١٩٨٨/٥/٩).

مخيمات لبنان

تصاعدت الاشتباكات في المخيمات الفلسطينية في بيروت، خلال شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو). وكان الوضع استقر في منطقة صيدا سابقاً، اثر قرار غالبية عناصر المنشقين عن «فتح» العودة الى صفوف تنظيمهم الأم، او الى الفصائل الفلسطينية الاخرى، حيث أكدت المصادر المحلية انضمام حوالى ٣٠٠ مقاتل الى «فتح» ومئة الى فصائل أخرى، فيما بقي حوالى ٤٠ ـ ٥٠ منشقاً في المنطقة ورحيل مسؤوليهم الى البقاع (**النهار العربي والدولي**، باريس، ١٩٨٨/٥/٢٢). غير ان التوتر ساد في مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، في بيروت، منذ ٣٠ نيسان (ابريل)، واندلعت اشتباكات عدة متقطعة، انتهت بطرد المنشقين من شاتيلا